الانفجار السكاني

بين الحقيقة والخيال

بقلم

علي القاضي





الطبعة الأولى

جمادى الأول ١٤٢٧ هـ - يونيو ٢٠٠٦ م

مقدمة

الانفجار السكاني تعبير ورد من الغرب وهو يوحي بأن كثرة النسل خطر على الدول الإسلامية، ويقولون بأن زيادة النسل ما هي إلا قنبلة تنفجر فتدمر كل شيء، ثم يصدر لنا الغرب إحصاءات عن تضاعف عدد السكان وخطره على البشرية كلها لأنه لا يوجد من الغذاء ما يكفي هذه الزيادة والنتيجة ستكون كارثة كبرى لا بد من العمل على وقفها .

ومن الملاحظ أن الغرب لا يسير على منهج واحد في سلوكه وجعل الأساس الذي يقوم عليه هو الكسب المادي والانتفاع بكل شيء في كل زمان وفي كل مكان إلى جانب السيطرة على العالم كله .

ومن هنا فقد وجدنا الغرب يخطط لتحديد النسل في البلاد الإسلامية بكل الطرق الممكنة حتى يصل إلى ما يريد، ولذلك فقد مول الغرب بالمنح والقروض مشاريع تحديد النسل في البلاد الإسلامية بحجة أن كثرة النسل تؤدي إلى كارثة تعم العالم كله، ولذلك وصفوا زيادة النسل بالانفجار السكاني وقد أثرت الدعاية الغربية في المسئولين وفي المثقفين من المسلمين الذين تربوا تربية غربية، وأصبح النظام الحاكم في البلاد الإسلامية يعمل على تحديد النسل بكل الطرق الممكنة التي يرسمها الغرب .

وآدم سميث الذي يسمونه في الغرب أبو الاقتصاد يقول: (إن النمو السكاني سبب التقدم الاقتصادي حيث إنه يزيد السوق اتساعا بالإضافة إلى أن زيادة السكان تخلق مجالا لتقسيم العمل)، كما أن "هربرت" يقول: (إن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الرقي البشري كما أنها تدفع الإنسان إلى التقدم وهي في الحقيقة أعظم فعل لرقي الإنسان)

ونلاحظ أن بعض المتخصصين في الاقتصاد يؤكدون على أن ما على ظهر الأرض يكفي عشرة أمثال العدد الموجود الآن والمشكلة ليست في قلة الغذاء ولكن في سوء التوزيع، وأمريكا وبعض الدول الغربية تلقي الفائض من الغذاء في البحر ولا تعطيه للدول الفقيرة .

الغرب لا يحدد النسل وقد دعت الدول الغربية شعوبها إلى زيادة النسل لا إلى تحديده ذلك أنهم أحسوا بأن تحديد النسل ما هو إلا كارثة بالنسبة لهم، وانجلترا بعد الحرب العالمية الثانية سنت قانونا يمنع تحديد النسل إلى جانب العلاوة المادية لكل طفل يولد، والاتحاد السوفيتي وضع برنامجا يعطي إعانات مالية كبيرة لكل طفل يولد إلى جانب سن قوانين تحرم الإجهاض واستخدام موانع الحمل إلى جانب مكافآت وأوسمة وميداليات تعطى لمن تنجب أكثر من خمسة أطفال ووسام للأم البطلة التي تنجب عشرة أطفال علاوة على شهادة من رئيس الدولة بالتقدير الكامل للأم التي تنجب أكثر عدد في الاتحاد السوفيتي !!! ترى إلى أين نسير ؟

علي القاضي

المجاعة كارثة من صنع الإنسان :

يتحدث كثير من الغربيين عن أن سبب المجاعة يكمن في زيادة النسل ويشاركهم في ذلك كثير من المسئولين في الدول النامية ولذلك فإن الخطط توضع في الدول النامية بإشراف الدول الغربية وإنفاقه المادي على مشروع تحديد النسل ونشر هذه الأفكار ولكن الحقيقة تكمن في أن المجاعة ما هي إلا كارثة من صنع الإنسان .

الغذاء والسياسة :

لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحا سياسيا يستخدم ببراعة وبلا ضمير بهدف تدريب الشعوب الفقيرة وإخضاعها للسياسة التي تمسك بمفاتيح مخازن الغلال في العالم، ولذلك فإننا نجد أن عددا قليلا من مستثمري الأرض والشركات الغذائية تسيطر على أجزاء تتزايد أكثر فأكثر من غذاء الدول الفقيرة، كما أننا نجد أن الدول الفقيرة تتعرض لمواد كيماوية خطيرة ولتغذية أقل ولأسعار ترتفع بصفة مستمرة، وينتج عن ذلك جوع لبعض الناس وسوء تغذية للكثيرين، وبمحاربة القوى التي تحكم قبضتها على اقتصاديات الدول النامية فإن بعض أبنائها يحارب بعضهم الآخر بالطرق التي تزيد الجوع في دول أخرى .

وطبقا لدراسة علماء جامعة ولاية (أيوا) ولتقرير اللجنة الرقابية بالولايات المتحدة فإنه لا يزرع سوى ٤٤٪ من الأراضي الزراعية في بعض الدول، وفي كل من أفريقيا اللاتينية لا يزرع إلا أقل من ٢٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، ويمكن لمحاصيل الحبوب في الدول النامية أن تفوق الضعف قبل أن تصل إلى متوسط المحصول في الدول النامية .

سوء التوزيع :

وليس هناك سبب يحول دون أن يفوق إنتاج الفدان في الدول النامية الإنتاج في

الدول الصناعية، وقد لوحظ أنه في عديد من الدول التي يجوع فيها الناس يسيطر كبار الملاك على معظم الأرض .

وقد أظهرت الدراسة التي أجريت على ٨٣ بلدا أن نحو ٣٪ من ملاك الأرض يسيطرون على نحو ٧٩٪ من الأراضي الزراعية وهي أقل إنتاجية، وعدد كبير منهم يترك مساحات كبيرة دون زراعة، ففي دراسة كولومبيا عام ١٩٩٠م وجد أن أكبر الملاك الذين يسيطرون على ٧٠٪ من الأراضي الزراعية لم يزرعوا منها سوى ٦٪ والثروة الناتجة تمتص في استهلاك ترفي، وإلى جانب ذلك فإن الأغنياء يقرضون الفقراء بفوائد ما بين ٥٠٪ إلى ٢٠٠٪ .

سوء استخدام الموارد :

يظهر سوء استخدام الموارد عندما نبتعد عن تلبية احتياجات الغذاء الأساسية إلى إشباع من أكلوا فعلا، فالجوعى لا يملكون من النقود ما يكفي لشراء حاجتهم من السوق، ولذلك فإن الموارد الزراعية تتحول إلى الأسواق الخارجية التي تدفع ثمنا مرتفعا ومن ثم تتسع المحاصيل الترفية بينما يجري إهمال المحاصيل الغذائية، ففي منطقة الكاريبي بأمريكا الوسطى تبلغ نسبة الأطفال سيئي التغذية ٨٠٪ بينما تخصص نصف الأراضي الزراعية لإنتاج المحاصيل الترفية من أجل نخبة محلية وللتصدير بدلا من إنتاج الغذاء الأساسي للشعب، وفي المكسيك مثلا تستهلك الماشية من الغلال الأساسية أكثر مما يستهلك سكان البلاد .

وفي البرازيل نجد أن الذرة هي المحصول الأكثر انتشارا، وفي عام ١٩٧٧م ذهب أكثر من ثلث المحصول في تسمين الماشية .

وفي بنجلاديش نلاحظ أنها دولة يطغى تعداد سكانها على مواردها الغذائية، إذ يعيش فيها أكثر من مائة مليون في دولة بحجم انجلترا وويلز، ومع قلة استخدام

الأراضي الزراعية تنتج بنجلاديش من الغلال وحدها ما يكفي لتزويد كل فرد ما لا يقل عن ٢٣٠٠ سعر حراري يوميا إلا أن هناك أكثر من نصف السكان يستهلكون أقل من ١٥٠٠ سعر حراري للفرد وهو الحد الأدنى للبقاء على الحياة، والجياع في بنجلاديش ينتجون الأرز لسداد ديونهم للمرابين والتجار .

ولذلك فحينما مات الكثيرون جوعا بعد فيضانات عام ١٩٧٤م كدس من يخزنون الغذاء ما يقدر بنحو أربعة ملايين طن من الأرز لأن الغالبية أفقر من أن تشتريه، مع أن بنجلاديش تمتلك خصوبة رائعة وتمتلك مناخا استوائيا فيه شمس ومياه وتربة غنية وعميقة يرشها سنويا ثلاثة أنهار ضخمة بفروعها الكثيرة .

ومن تقرير للكونجرس الأمريكي: (إن بنجلاديش غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة والماء والقوة والغاز الطبيعي للأسمدة لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط بل لتصبح كذلك مصدرا للغذاء حتى مع حجمها السريع المتزايد) .

وهم في حاجة إلى التحكم في مياه الأمطار حتى لا يحدث جفاف، وصغار الملاك يخشون من ذلك حتى لا يستولى عليها المالك الأكبر، والمالك لا يريد لمستأجريه أن يزدهروا ويصبحوا أقل تبعية، ومن ثم فلا عجب في ألا يزيد ما يزرعونه عن نحو ٥٠٪ من الأراضي الزراعية .

وحينما أقام البريطانيون نظام الملكية الفردية للأرض كان المفروض أن تكون البحيرات للجميع ولكن البحيرات أصبحت ملكية خاصة وأصبح العمل التعاوني على نطاق القرية مستحيل لأن ١٠٪ من السكان يملكون ٥١٪ من الأراضي الزراعية ونصف السكان محرومون عمليا من الأراضي الزراعية .

ويلاحظ : أن السوق الأوربية المشتركة لديها فائض من المواد الغذائية يفوق العشرين مليون طن يتكلف تخزينها أربعة مليار دولار سنويا وقد زاد المخزون من الزبدة

في خمس سنوات حوالي تسع مرات، ومن اللحوم ثلاث مرات والفائض من الحبوب يقدر بحوالي ٤٠٠ مليون طن .

كما يلاحظ أن الهند والصين وتايلاند حققت الغذاء الكامل لشعوبها .

الولايات المتحدة : تنفق سنويا ستة ملايين دولار لتدعم تصدير ذرة لا تتجاوز ثمنها ثلث هذا المبلغ، وتايلاند تشكو من منافسة الولايات المتحدة لها غير الشرعية في أسواق تصدير الأرز العالمية، يحدث هذا في وقت وجدت فيه المجاعة في كثير من دول العالم .

وفي دراسة للبنك الدولي عن طريق توزيع المعونة بنظام البطاقات في بنجلاديش تبين أن أكثر من نصفها يذهب لرجال الشرطة والجيش وموظفي الحكومة وأن الثلث تستأثر به الطبقة الوسطى في ست مدن رئيسية وأن الباقي يذهب إلى المطاحن التي تزود مخابز المدن باحتياجاتها من الطحين، وهذه الصورة تتكرر بصورة عادية وأحيانا بصورة أكثر بشاعة في كل دولة تتلقى المعونة الغذائية، وهناك آثار سلبية خطيرة على الدول النامية من جراء المعونة الغذائية من استخدام الألبان المجففة كغذاء للكبار وما يسببه لهم من أمراض واضطرابات في الجهاز الهضمي ثم الاعتماد على المستورد وترك الذرة والشعير عن صناعة الخبز وقد اتضح أن الدولة المتلقية للمعونة أسيرة لمقدمي المعونة كما يصبح المدمن أسير من يزوده بالمخدرات .

فالمعونة تجد طريقها إلى فئة صغيرة تستحوذ على عائدها ولا تحقق الغاية المرجوة من توفير الأمن الغذائي على مستوى المجتمع كله واستعمال الآلات الزراعية والإسراف في الميكنة قد يكون وسيلة لزيادة سيطرة الملاك وزيادة احتياجات الدول النامية من أنواع الوقود إلى جانب استيراد الآلات من الدول المتقدمة .

وفي السودان فشلت تجربة الزراعة الآلية وانتشر استخدام المخصبات الكيماوية

الذي أفقد التربة قدرتها على تنشيط المواد العضوية فيها، بل لقد تسبب ذلك في تلوث المياه الجوفية التي كثيرا ما تستخدم للأغراض البشرية .

إن مناطق السحل الأفريقي في فترات الجفاف فقدت كميات كبيرة من سلع الزراعة خلال أسوأ سنوات الجفاف فالسفن الآتية بالمعونة الغذائية كانت تعود وهي محملة بالفول السوداني والقطن والخضروات واللحوم، وخلال سنوات الجفاف ١٩٧٠/ ١٩٧١م بلغت قيمة الصادرات الزراعية من بلدان الساحل الإفريقي ثلاثة أضعاف فترات الحبوب المستوردة إليه .

نظرية الشيطان الأسود :

وجودين أحد معاصريه الاقتصاديين قال عن هذه النظرية : (إنها الشيطان الأسود الذي يقف على أهبة الاستعداد لخنق آمال الإنسانية)، وفلاسفة عصره قالوا: (إن بوسع الإنسان أن يستخدم قوانين الطبيعة لتحسين الإنتاج)، وريكارد أحد عمالقة الفكر التقليدي قال: (إن العمال إذا زاد أجرهم عن حد الكفاف فإن ذلك يؤدي إلى زيادة السكان مرة أخرى ليعودوا من جديد إلى مستوى الكفاف)، وكينز الكاتب الإنجليزي قال: (إنه إذا كان من المرغوب فيه خفض إنفاق المجتمع من الاستهلاك فإن من السهل إحداث ذلك بفرض ضريبة على الفقراء وإعطاء حصيلتها للأغنياء الذين سوف يدخرون جزءا كبيرا منها .

خرافة الندرة :

يلاحظ أن الغلاء والرخاء لم يرتبط يوما بعدد السكان وإن تعاقبا عليه وإنه لمن المطلوب ممن يلقون اللوم على الجفاف وعلى الصحراء كأسباب للمجاعة في الساحل الإفريقي أن ينظروا إلى الكميات الضخمة من السلع الزراعية التي ترسل خارج الإقليم حتى خلال أسوأ سنوات الجفاف فقد كانت السفن التي تجلب غذاء الإعانة إلى ميناء

داكار ترحل محملة بالقطن والخضروات واللحوم والفول السوداني .

ومن الملاحظ أن دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية غرقت في الديون ولا تزرع من أرضها إلا ٢٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة .

والدكتور حسين غانم قدم بحثا للمؤتمر العالمي الثاني للاقتصاديين المصريين عام ١٩٧٧م قال فيه: (إن الدول المتقدمة كانت فيما مضى دولا متخلفة تعاني من ندرة الأيدي العاملة وكان من الممكن أن تستمر في دائرة الدول المتخلفة لولا أنها نجحت في استخدام العنصر البشري في العمل)، وسئل الباحث: (لماذا لا تنهج الدول النامية نفس الأسلوب وتركز اهتمامها على العنصر المتوفر لديها وهو العمل وأن تجعل من رأس المال لديها منفذا أمانيا ؟)، فقال: (إن الدول الغربية لا تمكنها من ذلك).

ويقول جورجي زيدان في كتابه تاريخ التمدن الإسلامي: (إن مصر في أيام عبد الملك بن مروان كانت تزرع ثلاثين مليون فدان وهي الآن تزرع خمسة ملايين فقط).

جوهر المشكلة : يقول الدكتور حسين غانم أن جوهر المشكلة هو العمل على توجيه أكبر جزء من الناتج إلى التكوين الرأسمالي، مع أن القوة في البلاد المتخلفة يمكن أن تستخدم في التكوين الرأسمالي وفي زيادة تراكم رأس المال .

الصين والانفجار السكاني :

جاء في صحيفة الأهرام بتاريخ ٣/ ٨/ ١٩٨٢م تحت هذا العنوان ما يأتي: الصين أكبر دولة في العالم في عدد السكان ويزيد تعدادها في كل عام ١٧ مليونا من البشر وتعتبر مساحتها بالنسبة للعالم المساحة الثالثة بين دول العالم بعد روسيا وكندا، ولا تعتبر أغنى الدول في الأراضي الزراعية لأن ١٥٪ فقط من مساحة أراضيها هي المزروعة ولا يفهم من هذا العدد أنه سبب مشكلة الغذاء والمواصلات لكن الإنتاج الزراعي الوفير والمحاصيل الثلاثة في السنة الواحدة من الأرض نفسها سبب أساسي لزيادة الإنتاج

الزراعي فالألف مليون يأكلون من إنتاج أيديهم ولا يزيد استيراد القمح في الظروف الجوية الصعبة من جفاف في الشمال وفيضانات في الجنوب عن ٢٠٪ وهي في تناقص باستمرار .

الصين : أكبر منتج للحبوب الغذائية في العالم ووصل إنتاجها في عام ١٩٨٠م إلى ٣٠٧ مليون طن، ولا تتحدث الصين عن نقص الإمكانات ولكنها تعوض النقص وتطوع الإمكانات لتناسب الظروف الخاصة وهي تخطط وتنفذ .

وفي فلسفة الصين : كل شيء في الوجود نافع ومنها كل أنواع النباتات وكل ما على الجبال وكل ما في باطن الأرض وكل ما في جوف البحر .

النظافة مورد اقتصادي : تلك عقيدة وفلسفة للحياة وسبب لها ومصدر للاقتصاد ومورد للرزق، وقد قضوا على الناموس والبراغيث والفئران والسوس بالنظافة أولا وثانيا وثالثا والجميع يعملون لزيادة الإنتاج .

وقد زاد إنتاج القطن وجاوز الثلاث ملايين طن، وزادت محاصيل الزينة ٧٪ والسكرية ١٠٪، وبشجاعة واضحة أغلقوا المصانع غير الاقتصادية والتي لم تحقق أهداف الإنتاج واتجهوا للصناعات الواقعية التي تخدم عمليات الإنتاج الأخرى من زراعية وصناعية بدلا من تكديس إنتاج لا يجد أسواقا، ولم يهتموا من إنتاج ما يقال عنه من الإبرة إلى الصاروخ .

الفحم : وقد أنتجوا من الفحم ٦١٧مليون طن في عام ١٩٨١م وفي عام ١٩٨٢م زاد ٢٩ مليون طن، وزاد إنتاج البترول إلى ١٠١بزيادة مليون طن عن العام السابق وساعد على ذلك إعطاء مسئولية أكبر للمصانع والمزارع للتطوير والتغيير والمرونة مع المسئولية المعدة للإنتاج وهو الهدف الذي يتم عليه الثواب والعقاب .

زاد الإنتاج فزاد الرخاء : وبعض المصانع تطبق مسئولية الإنتاج بالنسبة للعمال

وللمسئولين في المصانع ويسمح لبعض المصانع باستبقاء نسبة من الربح للتطوير والحوافز كما يسمح بإنتاج سلع غير واردة في خطة الدولة المركزية وبيع جزء منها داخل الصين، وقد نجحوا في منافسة كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايوان منافسة في الجودة وفي الأسعار .

المواصلات : في الصين مائة مليون دراجة للانتقال، وفي المدن الكبرى توجد مواقف للدراجات تقوم برعايتها سيدات مسنات وفق تذاكر تصرف لصاحب الدراجة مقابل مبلغ زهيد .

وهم دائما يركزون على جودة المنتجات ليتمكنوا من المنافسة في الأسواق العالمية وقد فاز نوعان من المنسوجات الحريرية في الصين بمداليتين ذهبيتين في معرض دولي أقيم في فرانكفورت، كما فازوا في المنسوجات القطنية بتسع ميداليات فضية، كما أنهم صنعوا ديزل صغير رخيص ومتعدد الاستعمال، وفازوا في ذلك بمدليات ذهبية في معرض أقيم في اليابان .

وقد أعطوا علاوات للاستحمام والحلاقة لأنها تساعد على النشاط وعلى زيادة الإنتاج وتقوية الروح المعنوية للعمال، وحتى العاملات يشجعن على المظهر والشكل المناسب .

ومن عوامل تشجيع العاملين تعليق صورهم على أبواب المصانع والكتابة عنهم وتقسيم المزايا المادية لهم وشهادة التقدير الرسمية التي يحتفظون بها إلى جانب المعاملة الإنسانية التي أعادت الثقة بعد انتهاء الثورة الثقافية عام ١٩٦٦ / ١٩٧٦م، ومما يذكر أن مصنعا كان عدد عماله ٢٦٠ عاملا أصبحوا بعد عدة سنوات ٢٢٢٧ ينتجون ألف نوع من أنواع الحرير وأوجدوا الفرصة ليشتري السائحون من الزوار منتجات المصنع، وهذا نوع من أنواع المصانع .

وقد أنشئوا صوامع للحبوب تحت الأرض حماية لها من الإنسان والحيوان والحشرات والعوامل الجوية، وهم لا يعرفون السرقة ولا الاختلاسات ولا غير ذلك، وقد بنيت الصوامع على بعد عشرين مترا تحت الأرض وهي معزولة عن الحرارة ولا يصيب الحبوب التلف، ومما حدث أنهم في عام ١٩٧٥م استخرجوا من مخزون عام ١٩٦٥م وكان المخزون يمثل ٩٧,٨٪ ومن الدهون ٣٣٪ ومن البروتين ٩٤٪، وهذه الصوامع تبنى بالطوب ولا تزيد تكاليفها عن ٦٠٪ من تكاليف الصوامع فوق الأرض، وقد استفادوا أيضا من العلاج بالنباتات والأعشاب وفي الداخل وصدروا كميات منها إلى الخارج، ويوجد في الصين ٥٠ ألف صيدلية تبيع الأعشاب والنباتات الطبية .

المجاعة كارثة من صنع الإنسان :

يلاحظ أن السوق الأوربية المشتركة لديها فائض من المواد الغذائية يفوق العشرين مليون طن في كل عام يكلف تخزينها أربعة مليارات من الدولارات، والعالم اليوم غارق في فائض من الحبوب بقدر حوالي ٤٠٠ مليون طن، والولايات المتحدة تنفق ستة ملايين دولار لدعم تصدير ذرة لا يتجاوز ثمنها ثلث هذا المبلغ، ونسمع عن حقيقة بيع السوق الأوربية للزبد بعشر تكلفته إلى الاتحاد السوفيتي، ونقرأ أن تايلاند تشكو من منافسة الولايات المتحدة غير الشريفة لها في أساق تصدير الأرز العالمية يحدث هذا في وقت وجدت فيه المجاعة في إثيوبيا وفي غيرها، والمعونات الأمريكية لم تعكس أساسا نوايا إنسانية بقدر ما كانت أداة لخدمة السياسات الخارجية والمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في الدول التي تتلقى المعونة .

المعونة : وفي دراسة للبنك الدولي لطرق توزيع المعونة بنظام البطاقات في بنجلاديش تبين أن أكثر من ربعها يذهب لرجال الشرطة والجيش وموظفي الحكومة وأن الثلث تستأثر به الطبقة الوسطى في ست مدن رئيسية وأن الربع الباقي يذهب إلى

المطاحن التي تزود المدن باحتياجاتها، وهذه الصور وأحيانا تكون أكثر بشاعة في كل دولة تتلقى المعونة الغذائية، وهناك آثار سلبية خطيرة على الدول النامية من جراء المعونات الغذائية مثل استخدام الألبان المجففة كغذاء للكبار وما يسببه لهم من أمراض واضطرابات في الجهاز الهضمي ثم الاعتماد على المستورد وترك الذرة والشعير والتوقف عن صناعة الخبز وقد اتضح أن الدولة المتلقية للمعونة أسيرة لمقدمي المعونة كما يصبح المدمن أسير من يزوده بالمخدرات .

برنامج ألماني :

جاء في مجلة الوعي الإسلامي عدد جمادي الآخرة سنة ١٤٠٥هـ في مقال للأستاذ محمد العباسي ما يأتي : (أعلنت الحكومة الألمانية عن عزمها لإعداد برنامج تبلغ تكلفته ثلاثة مليارات دولار في العام الواحد وذلك لتشجيع الزيادة في المواليد، كما أعلنت عن قيامها بتخصيص ٢٠ مليار دولار لإنشاء هيئة خاصة تعرف باسم "هيئة الطفل والأم" بهدف إبعاد الأمهات غير المتزوجات عن عادات الإجهاض، كما قررت الحكومة تقديم بعض الحوافز المادية للأمهات بهدف تشجيعهن عن الإنجاب ويتمثل ذلك في فتح إعانة خاصة للأم تقدر بحوالي مائتي دولار بصفة شهرية ولمدة عام كامل منذ الولادة) .

وإلى جانب ذلك فإن اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الروماني وافقت على قانون جديد لزيادة نمو السكان وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الزيادة في عدد السكان بتكليف موظفين حكوميين بمراقبة النساء الحوامل لضمان عدم لجوئهن إلى الإجهاض وتغريمهن غرامات مالية كبيرة إذا لجأن إلى ذلك، كما تضمن القانون أن يدفع الزوجان اللذان لم ينجبا طفلا بعد مرور عام من الزواج ضريبة مرتفعة، كما تفرض ضريبة على الأعزب الذي يزيد عمره على خمسة وعشرين سنة تشمل ضريبة عدم الإنجاب وتبلغ ٧٪ من مرتبه .

وإلى جانب ذلك أيضا فإن أوستيفوني وزير الدفاع السوفيتي الأسبق صرح بأنه يشعر بالقلق إزاء النقص المحتمل مستقبلا في عدد أفراد الجيش نظرا لبطء معدل الإنجاب مما سيكون له تأثير ضار في المستقبل، ودعا النساء إلى سرعة الإنجاب باعتباره واجبا قوميا، كما تقرر منح الأمهات الولودات في الاتحاد السوفيتي أوسمة ونياشين مع العلم بأن عدد سكان الاتحاد السوفيتي كبير جدا .

وقد حذر خبراء الزراعة الغربيون والأمريكيون من أن هذه الدول قد تواجه أزمات تجارية جديدة بسبب حجم المحاصيل الزراعية التي من المنتظر أن تحققها الصين في العام الحالي، وأكدوا أن حجم هذه المنتجات سوف تحقق اكتفاء ذاتيا للصين يغنيها عن العالم الخارجي مما قد يدفعها إلى عدم تجديد اتفاقيات استيراد المحاصيل الزراعية وبخاصة الحبوب من أوربا وأمريكا .

وقد نشرت مجلة " لافست " البريطانية المتخصصة في الدراسات الطبية تقريرا عن نتائج الدراسات التي قامت بها الهيئات الطبية العالمية عن حبوب منع الحمل أكدت المجلة أن تناول حبوب منع الحمل لمدة ٢٥ شهرا كفيلة بإصابة المرأة بالأمراض السرطانية، وأعلنت جامعة كاليفورنيا بعد عدة أبحاث دقيقة على عدد من السيدات الأمريكيات اللواتي يستعملن حبوب منع الحمل أن هذه الحبوب تؤدي إلى أورام سرطانية في الثدي والرحم وتؤدي إلى أمراض القلب وتضاعف التجلط الدموي السريع.

ويقول الدكتور شكري عرفة الأستاذ بكلية الطب جامعة القاهرة : أن هناك – بالإضافة إلى ما جاء في المجلة البريطانية وتقرير كاليفورنيا – آثارا جانبية كثيرة جدا منها على سبيل المثال (القيء والغثيان والصداع النفسي وزيادة المادة الضارة في الدم وتغير وظائف الكبد بالإضافة إلى اضطرابات الهرمونات)، ولذلك فقط اشترط قانون المهن

الطبية في انجلترا أن يكتب الآثار الجانبية بشكل واضح على علبة حبوب منع الحمل حتى تكون المستخدمة لها على بينة من أمرها .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تقوم هيئة الدواء والأغذية الأمريكية بمراقبة وسائل منع الحمل وتشترط شروطا معينة لاستخدامها كما يحدث في البلاد الغربية، ففي الوقت الذي يقيدون فيه استخدام نسائهم للحبوب يصدرون لنا آلاف الأطنان منها كما أنها تصرف مجانا في مراكز تنظيم الأسرة، وتصرف بثمن بخس في الصيدليات بدون رخصة طبية أو تحذير النساء من استخدام هذه الحبوب .

هل زيادة السكان نقمة ؟؟

سؤال يجيب عليه الدكتور إبراهيم العيسوي الأستاذ بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة في مقال نشر بالأهرام الاقتصادي بقوله : إن وجهة النظر المصرية في مصر قد تحددت فيها يظهر تحت تأثير أجنبي هو تقرير (موبليد) والذي نال من الشهرة وذيوع الصيت أكثر بكثير مما يتناسب مع قيمته العلمية وصار مصدرا موثوقا به في كل المادة الإعلامية التي دأبت هيئة استعلامات مصر على نشرها في وسائل الإعلام، ويلاحظ أن الزيادة في الاستهلاك والاستيراد ترجع إلى السلع الكمالية الترفيهية التي يقبل عليها الخاصة من الأغنياء، والسلع الضرورية التي شهدت تزايدا ملموسا في استيرادها لم تشهد ارتفاعا ملحوظا في معدل استهلاكها وإنما شهدت انخفاضا ملموسا في إنتاجها مما يناقض الزعم بأن الزيادة السكانية هي السبب في تزايد الاستهلاك والاستيراد .

تقول الدكتورة نوال عمر مدرسة الإعلام بكلية آداب الزقازيق : أن معظم الباحثين للمشكلة الاقتصادية في العالم الإسلامي تناولوها من ناحية واحدة هي تحديد النسل وفي ضوء دراستي الميدانية ومشاهداتي على الطبيعة والنتائج التي توصلت إليها في زياراتي لكل من لبنان وأوربا وكندا وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا أقر بأني أرى الحفاظ على

الثروة البشرية واستخدامها الاستخدام الأمثل عن طريق تدريبها وتعليمها واستخدامها في إصلاح واستزراع الأرض – وذلك بإحداث طفرة زراعية لضمان الأمن الغذائي – فإن أساس الاهتمام في الدول المتقدمة بالنسبة لعناصر الإنتاج منصب على العنصر البشري على عكس الحال في اقتصادنا فاهتمامنا منصب على التكوين المادي .

ولكن أيها المسلمون ما موقف الإسلام من تلك القضية التي يريدون لنا أن نكون ضحيتها، فالإسلام هو دين العمل وإذا كانت قوة العمل في النظم المعاصرة تقاس بعدد القادرين على العمل مع رغبتهم فيه فإن الإسلام يوسع من معيار التقدير فلا يستبعد من قوة العمل الراغبين عن العمل مع قدرتهم عليه ذلك لأن العمل واجب على كل قادر وأن التشغيل الكامل لقوة العمل والإنتاج وكل ما يخدم المجتمع الإسلامي واحد .

ويذكر الدكتور محمود الرومي أستاذ الاقتصاد الإسلامي بكلية التجارة بجامعة الأزهر في كتابه (مقدمة في أصول النظام الاقتصادي الإسلامي) : إن الإسلام لا يتوقف عند حد تقرير العمل كفريضة على المسلم وإنما يعد وجدان المسلم ويسلحه بالوازع الديني الداخلي قبل الخارجي، يقول رسول الله ﷺ " من أمسى كالا من عمل يده أمسى مغفورا له " – رواه الطبراني، وإلى جانب ذلك فإن الإسلام يرقى بالعمل إلى مرتبة الجهاد فقد قال رسول الله ﷺ عن رجل نشط مر عليه فقال " إن كان خرج يسعى على أولاد صغار فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان "– رواه الشيخان .

يقول الدكتور الرومي أيضا في كتابه : إن الإسلام أتاح الوسائل العديدة للإيجاد وفرص العمل كتشجيع الأيدي العاملة إلى الهجرة لأن الإسلام لا يعترف بالحدود السياسية التي صنعها المستعمر وبخاصة تلك التي تفصل بين بعض الدول الإسلامية وبعضها الآخر مع أنها كانت في الماضي أمة واحدة ودولة واحدة، يقول الله تعالى :

﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ (الأنبياء : ٩٢) .

وقد حث الإسلام على الهجرة وإيثار الكرامة وسعة الرزق على الذل وضيق الحياة، وقد خصص الإسلام جزءا من أموال الزكاة لتوفير أدوات الإنتاج، ولو نظرنا إلى الأرض الصالحة للزراعة بدون استصلاح في العالم الإسلامي لوجدنا ملايين الأفدنة التي لا تحتاج إلا إلى الأيدي العاملة، فأراضي السودان تكفي لإطعام العالم فهي مخزن حبوب ولكنها تحتاج إلى عنصر العمل الذي رفعه الإسلام إلى مرتبة الجهاد بل أعلى من الجهاد .

وعنصر المال متوفر في الدول الإسلامية الغنية، فالمجتمعات الإسلامية يكمل بعضها بعضا، فالأراضي الصالحة للزراعة موجودة في السودان والعراق والمغرب وسوريا وغيرها، والأيدي العاملة موجودة في بنجلاديش وباكستان ومصر ونيجيريا وغيرها، ورأس المال موجود في البلاد النفطية العربية والإفريقية .

والدكتور موسى شاهين لاشين رئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين جامعة الأزهر يقول: لم تكن كثرة العدد في يوم من الأيام عاملا من عوامل الضعف إلا في حالة عدم توظيف هذه الأيدي وعدم استخدامها والاستفادة منها، وسبب ضعف الحالة الاقتصادية في البلاد الإسلامية يظهر في ضعف التخطيط وضعف الاستفادة منه .

التزايد السكاني والأمن الغذائي :

قال الأستاذ أحمد محمد السامراني في مقال نشر في مجلة منار الإسلام عدد شوال سنة ١٤١٠هـ – ٢٨ من أبريل عام ١٩٨٩م : بعثت حكومة القيصر في روسيا إلى القنصل العام في الإسكندرية برسالة سرية تطلب إليه فيها أن يقابل فورا والي مصر محمد علي ويبلغه بأن روسيا القيصرية ترى ضرورة تحديد النسل في مصر من باب الرحمة بموارد مصر نفسها، ويومها كان عدد سكان مصر خمسة ملايين ونصف، فالكثافة السكانية كانت تقلق بال القاصي والداني منذ القدم .

وجاء في النشرة الأمريكية للشعوب الخارجية عام ١٩٥٧م : (إن الدعوة إلى تحديد النسل في مصر يخدم التوسع الصهيوني لإسرائيل)، وكتب كيسنجر في مذكراته : (إنه وقف في شرفة فندق هيلتون بالقاهرة ونظر إلى الشارع والمصريون يتزاحمون فيه وقال : إن هذا الشعب يمكن أن ينجب في كل عامين ما يساوي عدد سكان إسرائيل - كما ورد في صحيفة النور عدد ٩/٣//١٩٨٣م)، وجاء في صحيفة الجمهورية عدد ٣٠/٣/ ١٩٨٥م ما يأتي : أعلن السيد رافانيل سالاس الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة على الأنشطة السكانية : أن الأمم المتحدة تسهم في ٢٥ مشروعا لمواجهة المشكلة السكانية بمصر خلال الخطة الخمسية المقبلة، وأشار إلى أن نشاط الأمم المتحدة في مصر بدأ منذ عام ١٩٧١م، وأن هناك تقارير شهرية تقوم بها الأمم المتحدة لمتابعة البرامج التي تقوم بها مصر، وذلك في الأهرام عدد ١٢/٨/ ١٩٨٦م، وجاء في الأهرام عدد ١٨/ ٢/ ١٩٨٨م : أن إنتاج العامل المصري وصل إلى $\frac{1}{9}$ إنتاج العامل الياباني.

وقد حرصت الجاليات الأجنبية على عدم توسع مصر في زراعة القمح كمحصول تصديري يأخذونه بأبخس الأثمان، ثم تستورد مصر بعد ذلك بأسعار خيالية .

وقد لوحظ أن الفدان الذي يزرع قطنا يكلف ما يعادل ثلاثة أفدنة مزروعة قمحا أو ذرة أو أرزا أو شعيرا بسبب ما يحتاج إليه القطن من ري وتسميد، ثم إن المواد المستخدمة في زراعة القطن تتسبب في تلوث التربة وينتقل هذا التلوث من الأرض المزروعة قطنا إلى الإنسان والحيوان عن طريق الغذاء المستخدم من الدورة التالية وقد تسببت هذه المبيدات الحشرية في بعض المحاصيل بنسبة ٣٥٪ سنويا ابتداء من عام ١٩٦١م وأصبح النقص مستمرا ولذلك فإن الفلاحين لا يزرعون القطن إلا مجبرين .

وإلى جانب ذلك فإن البنك الدولي يتدخل في تحديد نوعيات معينة من المحاصيل

الزراعية ومنع زراعة المحاصيل التي تستخدم في الاستهلاك المحلي مثل القمح والذرة .

وفي مصر يوجد أربعة ملايين فدان قابلة للزراعة في الوادي الجديد وقد بلغت المساحة المزروعة ١٣ ألف فدان فقط، وقد رفض وزير الزراعة الأسبق يوسف والي عرضا من بنك التقوى الإسلامي لتمويل زراعة مليون فدان من القمح في الصحراء على نفقة البنك، كما أنه أهمل بحثا من معهد البساتين لزراعة مليون إلى خمسة ملايين نخلة تستورد فسائلها من أجود أنواع التمر من العراق مجانا - كما جاء في صحيفة الأهرام عدد ٢٣/٩/١٩٨٦م .

وهكذا يظهر أن الفقر والجوع والتخلف مصنوع ومستورد، وفي ظل الجهل والظلم وتهريب الأموال وهجرة العقول لا تحدث تنمية ولا يوجد تقدم ولو وصل عدد سكان مصر إلى النصف، وإلى جانب ذلك فإن الاعتماد على الديون الخارجية والقروض لن يخرجنا من المشكلات التي نعيش فيها، ومن العيوب التي نراها في بلادنا التخطيط غير السليم حيث أننا نرى الجهات المسئولة عن التنمية تذهب إلى أخصب الأراضي الزراعية فتقوم البلد باقتلاع الأشجار (أشجار النخيل والأعناب) وتحطيم الأخضر واليابس، وعلى سبيل المثال جامعة أسيوط واستاد أسيوط الرياضي وفرع جامعة الأزهر بأسيوط ومصانع السماد وغيرها، ونرى مثل ذلك في معظم محافظات الجمهورية حيث تقام هذه المشروعات على الأراضي الخضراء مع وجود مساحات صحراوية واسعة تنتظر العمران وتقع على بعد عشرات الكيلو مترات ولكن لا يذهب إليها أحد .

كما نلاحظ التركيز على بعض المدن فعدد سكان القاهرة تبلغ نسبته ٢٥٪ من سكان مصر مع أن عدد سكان بكين ٨ مليون ويبلغ نسبته ١٪من عدد سكان الصين .

تحديد النسل :

جاء في مجلة البعث الإسلامي الهندية عدد شوال سنة ١٤١٠هـ مقال كتبه الأستاذ

سلطان أحمد الإصلاحي قال فيه : أوربا تخلصت من مشكلات الأطفال ومهدت الطريق لمزاولة النشاط الجنسي المطلق وتقلصت نسبة المواليد في الدول الأوربية وبدؤوا يستخدمون طرق التبني والتربية وأصبح استيراد الأطفال تجارة في أوربا وتتم المتاجرة بأطفال أصحاء، وقد يتم التعاقد مع نساء حبالى حسان صحيحات بأداء السلعة، ويتفق على أن المولود القادم سيهدى إلى صاحب السلعة من نصف مليون ليرة إلى مليون ومائتي ليرة في إيطاليا، ولذلك أصبح بعض النساء يلدن في كل عام، وفي لبنان يباع كل طفل بخمسة آلاف دولار إلى خمسة عشر ألف دولار طبقا لتفاوت الأشكال والألوان .

الانفجار السكاني للأستاذ محمد العباسي في مجلة الوعي الإسلامي عدد جمادي الآخرة ١٤٠٥هـ / مارس ١٩٨٥م يقول : في الوقت الذي تقوم فيه دول الغرب الصليبي والشيوعي بتشجيع الإنجاب والتناسب بين مواطنيها مقابل مكافآت مادية سخية وتصل إلى فرض غرامات مادية على عدم الإنجاب في الدول الشيوعية كما تمنح الأوسمة والنياشين للأمهات الولودات كما في الاتحاد السوفيتي تقوم هذه الدول بمحاربة الإنجاب في الدول الإسلامية النامية معللة ذلك بأن الأزمة الاقتصادية في بعض دول عالمنا الإسلامي سببها التزايد السكاني ناسين أنهم السبب الرئيسي لتخلفنا ونهب ثرواتنا الوطنية في أثناء احتلالهم لبلادنا ردحا من الزمن .

وتقوم الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة بتقديم الدواء الفعال لعلاج أورامنا الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم السرطان معبأ في حبوب منع الحمل حتى نقضي على نسائنا مستقبلا ونئد أطفالنا وهم في الأرحام وكأنهم لا يكفيهم تصدير أسلحة الدمار لنا والفتن التي تشعل الحروب بيننا، فهم يقتلون شبابنا بالعبث الثقافي والتقني المتمثل في اختراعاتهم المضللة ورجالنا بالعتاد الذي يصدرونه لنا ويئدون أجنتنا وبويضات نسائنا بحبوب منع الحمل، كما بدأ بعض اقتصاديينا الأفذاذ الذين تلقوا

دراساتهم في بلادهم بتبني خططهم الشريرة ويبالغون كثيرا في آثار الانفجار السكاني دون سند من نتائج البحوث العلمية والنظرية والتطبيقية، وبالطبع فإن أسباب هذه المبالغات متعددة منها ما يتعلق بالأهواء والأمزجة وتنفيذ مخطط الصهيونية العالمية والصليبية الحاقدة على الأمة الإسلامية .

وقد لفت انتباهي أخيرا أربعة أخبار الأول من ألمانيا والثاني من رومانيا والثالث من روسيا والرابع من الصين !!!

فالخبر الأول يقول : أعلنت الحكومة الألمانية عن عزمها لإعداد برنامج تبلغ تكلفته مليار دولار خلال العام الواحد وذلك لتشجيع الزيادة في المواليد، ومن ناحية أخرى أعلنت السلطات الحكومية عن قيامها بتخصيص عشرين مليار دولار لإنشاء هيئة خاصة تعرف باسم هيئة (الأم والطفل) وذلك بهدف إبعاد الأمهات غير المتزوجات عن عيادات الإجهاض، كما قررت الحكومة تقديم الحوافز المادية للأمهات بهدف تشجيعهن على الإنجاب ويتمثل ذلك في منح إعانة خاصة للأم تقدر بحوالي ٢٠٠ دولار بصفة شهرية ولمدة عام كامل منذ إتمام الولادة .

والخبر الثاني : يقول إن اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الروماني وافقت على قانون جديد لضمان زيادة نمو السكان وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الزيادة في عدد السكان بتكليف موظفين حكوميين بمراقبة النساء الحوامل لضمان عدم لجوئهن إلى الإجهاض وتغريمن غرامات مالية هائلة إذا لجئوا إلى ذلك، كما تضمن القانون بأن يدفع الزوجان اللذان لم ينجبا طفلا بعد مرور عام من الزواج ضريبة مرتفعة، كما تفرض ضريبة على الأعزب الذي يزيد عمره على ٢٥ سنة تسمى ضريبة عدم الإنجاب وتبلغ ٧٪ من مرتبه .

والخبر الثالث : يحمل تصريحا لاوستينوف وزير الدفاع السوفيتي يعبر فيه عن

شعوره بالقلق إزاء النقص المحتمل مستقبلا في عدد الجيش نظرا لبطء معدل الإنجاب مما سيكون له تأثير ضار في المستقبل، ودعا النساء إلى الإنجاب باعتباره واجبا قوميا، كما تقرر منح الأمهات الولودات في الاتحاد السوفيتي أوسمة ونياشين مع العلم بأن عدد سكان الاتحاد السوفيتي كبير جدا .

والخبر الرابع يقول : حذر خبراء الزراعة الغربيون والأمريكيون من أن الدول الغربية قد تواجه أزمات تجارية جديدة بسبب حجم المحاصيل الزراعية التي من المنتظر أن تحققها الصين في العام الحالي وأكدوا أن حجم هذه المنتجات سوف تحقق اكتفاء ذاتيا للصين يغنيها عن العالم الخارجي مما قد يدفعها إلى عدم تجديد اتفاقيات استيراد المحاصيل الزراعية .

وهكذا نرى أن إحدى القوتين العظيمتين في العالم تعتبر الإنجاب واجبا قوميا، وألمانيا تخصص المليارات لتشجيع التناسل، ورومانيا تفرض الإنجاب على الشباب الأعزب، والصين التي يصل تعدادها حوالي ربع سكان العالم استطاعت الاكتفاء الذاتي على الرغم من أن مساحتها ومواردها لا تمثل شيئا يذكر بجانب العالم الإسلامي المترامي الأطراف في القارات المختلفة والمملوء بالموارد الاقتصادية الهائلة .

وقد ذكر الباحثون أن كثرة العدد لم يكن في يوم من الأيام عاملا من عوامل الضعف إلا في حالة عدم توظيف هذه الأيدي وعدم استخدامها والاستفادة منها ومن طاقاتها، وقد حبا الله سبحانه وتعالى المجتمع الإسلامي بطقس متنوع وأرض خالية من الأوبئة والأمراض فإذا كان لكثرة العدد في البلاد الإسلامية من ضعف في الحالة الاقتصادية فإنما هو بسبب ضعف التخطيط وضعف الاستفادة منه، ومصر مثلا لا تستخدم أسمك بحيرة ناصر التي توحشت وأصبحت خطرا على الصيادين وفي نفس الوقت نستورد الأسماك من الخارج .

وهكذا يتبين لنا أن زيادة السكان نعمة لا نقمة ومورد بشري اقتصادي هائل ولو أحسن استخدامه طبقا للمفهوم الإسلامي للعمل لخرج المارد الإسلامي من قمقم الإمعية المطلقة للغرب وصروحاته الصليبية فنحن أمة واحدة وإن اختلفت الأمكنة وتعددت الألسنة فالدين واحد ورابطته أقوى من كل الروابط فلنتنبه للمؤامرة التي تحيكها القوى الكبرى للانقضاض على الأمة الإسلامية بعد تفتيتها وتخديرها وتسميمها بحبوب منع الحمل .

مأساة البلدان النامية : الجوع في عالم الوفرة

الجوع في عالم الوفرة عنوان مقال نشر في صحيفة الأمة القطرية عدد ربيع الآخر ١٤٠٥هـ بقلم الأستاذ كامل حسن قال فيه : جاء في أحد تقارير منظمة الفاو أن أكثر من مليار نسمة لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء، وجاء في مؤتمر في باريس عام ١٩٨٢م أن ٦٣٪ من سكان آسيا و٦١٪ من سكان أفريقيا و٣٦٪من سكان أمريكا اللاتينية و٣٣٪ من سكان الشرق الأوسط يواجهون حالة الجوع، وفي أوربا تعاني بلدان السوق من وفرة الإنتاج الغذائي، وحوالي ٤٠٪ من الحبوب في العالم تخصص لإطعام الماشية، وحوالي ٦٥٪ من الفواكه والخضروات المنتجة في أمريكا الوسطى تلقى في القمامة، وفي المكسيك تستهلك الماشية الغلال الأساسية أكثر مما يستهلكه الفلاحون، وفي معظم البلدان النامية والتي تعاني من أزمة الجوع ما تعاني لا تتجاوز نسبة الأراضي المزروعة من مجموع الأراضي الصالحة نسبة ٢٠٪ .

مأساة الدول النامية في عالم غير متوازن :

عنوان مقال نشر في صحيفة الأمة القطرية عدد رمضان ١٤٠٥هـ بقلم الدكتور محمد محمود المرسي قال فيه : تشير الإحصاءات إلى أن الإمكانات الزراعية متوافرة في العالم العربي، فهناك مساحات شاسعة صالحة للزراعة تتجاوز ٢٢٪ من المساحة الإجمالية

من الأراضي العربية بينما لا تتعدى الأرض المزروعة ٤٪، وهناك الأنهار العملاقة مثل نهر النيل ودجلة والفرات بجانب كميات هائلة من المياه الجوفية، وإلى جانب الأراضي والمياه فهناك العنصر البشري الذي نجد أن ٥٢٪ من أبناء الوطن العربي يعتمدون في معيشتهم على الزراعة .

وحكام البلاد العربية يزيدون من حجم الإنفاق العسكري إلى حد يصعب معه الجمع بين الإنفاق على الغذاء وبين الإنفاق على النواحي العسكرية، والهدف حماية النظم الحاكمة .

والإنفاق العسكري بهذه الصورة في عالم غير متوازن وغير متكافئ يأتي في الوقت الذي نعاني منه غالبية السكان في الدول المتقدمة من التخمة في حين يموت الملايين جوعا في الدول النامية، ويهدد شبح الجوع ملايين أخرى .

أموال البترول ماذا نفعل بها ؟

البترول نعمة من نعم الله تعالى التي أنعم بها على العرب في العصر الحديث، وقد أعطاهم البترول القوة التي تمكنهم من أن يثبتوا وجودهم بين الدول العظمى التي تعمل على بناء نفسها وتحطيم غيرها، كما تمكنهم من أن يبنوا الشعوب العربية البناء الكامل المتكامل، وكما يقول النبي الكريم ﷺ (نعم المال الصالح للعبد الصالح) .

ويمكن للعرب الذين يستوردون معظم احتياجاتهم من الدول الغربية في النواحي الزراعية والصناعية والحربية أن يقوموا ببناء التكامل الاقتصادي فهناك دول عربية فيها أرض صالحة للزراعة وهناك دول فيها قوى بشرية ودول فيها أموال كثيرة، ويمكن عن طريق هذه القوى أن يقيموا مشروعات زراعية وصناعات غذائية تغنيهم عن استيراد هذه الأشياء من الخارج وتحقق لهم الأمن الغذائي، وعلى هذا النظام تقوم المشروعات الصناعية المختلفة .. وهكذا، وبذلك يحققون وجودهم وأمنهم وقوتهم، وقد نادى بذلك

كثير من الاقتصاديين العرب ولكن المسئولين لم يستجيبوا إلى ذلك إلا في حدود ضيقة.

إن العرب الذين ينتجون غلات زراعية وفواكه يبيعون إنتاجهم الزراعي إلى الدول الغربية، وبالتالي فإن العرب الذين يحتاجون إلى الغلات الزراعية والفواكه يستوردونها من الغرب، فالعرب خاسرون في الحالتين، والغرب كاسب في الحالتين، ولا يوجد أمل في تكامل اقتصادي أو تعاون اقتصادي قريب إذا ما سرنا على هذا المنهاج طويلا .

ويأتي سؤال : وأين تذهب أموال البترول ؟ هذه الأموال التي أنعم الله تعالى بها على العرب في العصر الحديث، والجواب : إن بعض هذه الأموال ينفق على مشروعات البناء - وحتى هذه المشروعات تبنى على النظام الغربي الذي لا يتلاءم مع البيئة العربية - والكاسب من وراء هذه المشروعات هو الغرب، وبعض هذه الأموال ينفق في الكماليات التي تكثر وتكثر حتى تصل إلى درجة مذهلة، وتعمل أجهزة الدعاية والإعلام طبقا للتخطيط الخارجي على نشر هذه النواحي التي لا تفيد، وفي إيران مثلا لوحظ أنه خلال عشر سنوات فقط في أثناء حكم الشاه زاد استعمال أدوات التجميل للنساء خمسمائة مرة .

ونظرة إلى البلاد العربية نجد الإسراف في استخدام السيارات والمكيفات وأدوات التجميل وأدوات التصوير وأجهزة السينما والأفلام، ويحتاج هذا إلى دراسة حتى نعرف إلى أي حد وصلنا في هذا الاتجاه الذي خطط لنا ووقعنا فيه، وهذا كله كفيل بإثارة الفقراء ضد الأغنياء، وكفيل باستغلال الأعداء لهذه النواحي، وكفيل بإيجاد تيارات منحرفة وسط شبابنا الذي نرتجيه للغد المأمول .

وكثير من هذه الأموال أودعت في مصارف الغرب ومن ذلك أنه أودع في عام ١٩٧٤م ثمانون مليار من الدولارات، وهذه الأموال يستفيد منها الغرب في مشروعاته، ويحرم منها الشرق والبلاد الإسلامية في مشروعاته، ثم إن الدول العربية صاحبة هذه الأموال لا تستطيع أن تسحب الأرصدة كما تريد وهو لن يسمح لها بذلك تحت أي ظرف

من الظروف .

وفي فترة من الفترات الماضية أرادت الدول الغربية أن تفرض ضريبة على هذه الأموال أجرا على حفظ هذه الأموال للدول العربية، وكان من العجيب أن يأتي هذا الاقتراح من فرنسا أقرب الدول الغربية إلى الدول العربية، ولكنهم جميعا يعملون لمصالحهم الخاصة وإن كان ذلك بأساليبهم المختلفة، والمثل العربي يقول: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت)، وبدلا من أن تصبح هذه الأموال مصدر قوة للعرب إذا بها تصبح نقطة ضعف، وما أكثر ما في العالم من عجائب .

وفي داخل البلاد العربية توجد الأندية الخاصة التي تنشر الخمر والميسر وما إلى ذلك، وبعضها له امتدادات للخارج كنادي الروتاري، وبعض البلاد العربية تعني بالأماكن السياحية التي تنشر المفاسد المختلفة التي تهد الأخلاق، ويقوم على الإشراف عليها أناس أعدوا لهذه الناحية إعدادا خاصا حتى يقوموا بعملهم على الوجه الأكمل، وهذا يؤثر على الدولة السياحية نفسها في أخلاق شبابها وصغارها بل وكيانها أيضا، والشاعر يقول :

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم مأتما وعويلا

وإلى جانب هذا فإننا نرى كثيرين من أغنياء الدول العربية يذهبون إلى البلاد الغربية للسياحة التي تهدم الأخلاق وتحطم النفوس، وبذلك يتحول الإسراف إلى ترف، والترف مفسد للفئة المترفة وفي الوقت نفسه مثير للفقراء ضد المترفين، وتبدأ عمليات الصراع والفتن التي قد تكون ذاتية من داخل الشعوب والتي قد تكون خارجية عن طرق الدسائس الخارجية والأيديولوجيات الواردة، وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ (الإسراء : ١٦) .

ومن هنا فإنه لا بد أن يفكر المسئولون في رسم خطة لإنفاق الأموال بحيث تكون الخطة من منظور إسلامي فتنفق فيها يعود على الإسلام والمسلمين بالخير والفائدة، وبحيث تحدث تكاملا زراعيا وتجاريا وصناعيا بين البلاد الإسلامية فتستغنى بذلك عن الاستيراد والتصدير ونقوم بالتصدير فتفيد نفسها وتفيد غيرها وتعمل على أن تعيد للإسلام مجده وللمسلمين كيانهم الضائع، وبذلك تجتمع القلوب وتتوحد الأفئدة ويصبح المسلمون كالجسد الواحد إذا اشتكى منهم عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر وكالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا، وبالتالي سيقدمون لهذا العالم الحائر الحضارة الإسلامية التي تعود عليه بالخير والسعادة .

إن الإسلوب الأمثل الذي يبعدنا عن الوصول إلى الهاوية هو أن نبدأ في جعل حياتنا في إطار الإسلام سواء أكان ذلك في التربية أم في السلوك أم في أم في التشريع، وسواء أكان ذلك في النواحي الصحية أم في النواحي النفسية أم في النواحي الاجتماعية أم في النواحي السياسية أم في النواحي العسكرية .

بهذا نصون أنفسنا ونصون مجتمعاتنا وبذلك نحمل الرسالة التي وكلها الله تعالى إلينا، خلافة الله في الأرض وعمارتها وإقامة العدل فيها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبذلك يتحقق فينا قول القرآن الكريم ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ (آل عمران : ١١٠) .

صناعة الجوع خرافة الندرة :

عنوان كتاب ألفه فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينيز وترجمه الأستاذ أحمد حسان ونشرته عالم المعرفة الكويتية عدد أبريل ١٩٨٣م العدد ٦٤ يقول فيه :(لقد أصبح الغذاء في عالمنا سلاحا سياسيا مستخدما ببراعة وبلا ضمير في تذويب مقاومة الشعوب الفقيرة

وإخضاعها لسياسة الدول التي تمسك بمفاتيح مخازن الغلال في العالم)، ثم يقول :(إن حفنة متناقصة من مستثمري الأرض والشركات الغذائية تسيطر على جزء يتزايد أكثر فأكثر من غذائنا أننا نتعرض لتضيع متزايد وتتعرض لمواد كيماوية خطيرة ولتغذية أقل ولأسعار مرتفعة باستمرار ينتج عنها جوع بعض الناس وسوء تغذية الكثيرين) .

وطبقا للجنة التي ألفتها الولايات المتحدة في أواخر الستينيات وطبقا لدراسة علماء جامعة ولاية أيوابا مؤخرا : لا يزرع الآن سوى ٤٪ من الأراضي الزراعية في العالم، وفي كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يزرع إلا أقل من ٢٠٪ من الأراضي التي يمكن زراعتها، ويمكن لمحاصيل الحبوب في الدول النامية أن تفوق الضعف قبل أن تصل إلى متوسط المحصول في الدول الصناعية وليس هناك من سبب يحول دون أن يعوق إنتاج الغذاء في معظم الدول النامية ويمكن للأرض التي تقدم الآن محصولا واحدا في السنة أن تقدم محصولين أو أكثر .

وفي معظم البلدان التي يجوع فيها الناس يسيطر كبار الملاك على معظم الأرض، وقد أظهرت الدراسة عن ٨٣ بلدا أن نحو ٣٪ من كل ملاك الأرض يسيطرون على نحو ٧٩٪ من كل الأرض المزروعة وهي أقل إنتاجية، وإلى جانب ذلك فإن عددا كبيرا منهم يترك مساحات كبيرة دون زراعة، ففي دراسة عن كولومبيا سنة ١٩٦٠م تقول : إن أكثر الملاك الذين يسيطرون على ٧٠٪ من الأراضي لم يزرعوا سوى ٦٪ من أرضهم والثروة الناتجة تمتص في استهلاك ترفي وإلى جانب ذلك فإن الأغنياء يقرضون الفقراء بفوائد تتراوح ما بين ٥٠٪ إلى ٢٠٠٪ .

وهناك سوء استخدام للموارد عندما تتحول عن تلبية احتياجات الغذاء الأساسية إلى إشباع من أكلوا فعلا، فالجوعى لا يملكون من النقود ما يكفي لجعل هذه الحاجة محسوسة في السوق فإن الموارد الزراعية تتحول إلى الأسواق الخارجية التي تدفع ثمنا

مرتفعا ومن ثم تتسع المحاصيل الترفية، بينما يجري إهمال المحاصيل الغذائية، ففي أمريكا الوسطى (منطقة الكتلايبي) تبلغ نسبة الأطفال سيئي التغذية ٨٠٪ ويخصص نصف الأراضي الزراعية لإنتاج المحاصيل والمناسبة من أجل نخبة محلية للتصدير بدلا من إنتاج الغذاء الأساسي للشعب .

وفي عام ١٩٧٣م قامت ٣٦ دولة من أفقر الدول الأربعين بتصدير سلع زراعية إلى الولايات المتحدة في أواخر الستينات، وأوائل السبعينات ازدادت الصادرات الزراعية من بلدان الساحل الإفريقي إلى أوربا في مواجهة الجفاف المتفاقم والجوع المنتشر، وخلال الجفاف في مالي زيدت المساحة المزروعة بمحصولي التصدير الأكثر أهمية وهما الفول السوداني والقطن بحوالي ٥٠٪ وما يزيد على ١٠٠٪ على الترتيب في الفترة من سنة ١٩٦٥ إلى ١٩٧٢م .

وهناك محاصيل أساسية أصبحت تستخدم باعتبارها محاصيل ترفية ومحاصيل تصدير كالذرة والخضروات والأرز، ففي المكسيك تستخدم الماشية من الغلال الأساسية أكثر مما تستهلك من غيرها، وفي البرازيل نجد أن الذرة يزرع منها ربع إجمالي المساحة وفي عام ١٩٧٧م ذهب أكثر من ثلث هذا إلى تسمين الماشية في البرازيل وفي أوربا، وقد وسعت البرازيل وبارجلواي بسرعة من المساحة بفول الصويا إلا أن هذا الغذاء الغني بالبروتين مخصص كله تقريبا للتصدير ولتسمين الماشية .

ثم إن بعض الدول شديدة الكثافة السكانية ينال سكانها تغذية مناسبة، ففرنسا لديها نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع مثلما لدى الهند والصين حيث استأصل الجوع خلال ٢٥ سنة لديها ما لدى الهند من السكان لكل فدان مزروع وقد لوحظ أن البلاد التي بها عدد قليل نسبيا من السكان لكل فدان مزروع هي عادة البلاد التي يكون فيها معظم الناس سيئي التغذية ففي جنوب الصحراء الإفريقية وهي إحدى أسوأ مناطق

المجاعات في العالم يوجد نحو فدانين ونصف من الأراضي المزروعة لكل إنسان أي أكثر مما في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومن ٦ إلى ٨ أضعاف مما في الصين وهذا التقدير بالنسبة لأفريقيا بها يمثل ما لا يزيد عن ١٢٪ من أراضي الإقليم الصالحة للزراعة.

وأمريكا اللاتينية يوجد بها ١٦٪ من أراضي العالم الصالحة للزراعة ويوجد بها ٦٪ من سكان العالم وبها جوع أكثر مما في بنجلاديش، وبوليفيا بها أكثر من نصف فدان من الأراضي المزروعة لكل شخص وبها إمكانية لزراعة أكثر من عشرة أفدنة لكل شخص ومع ذلك فإن بها سوء تغذية، والمكسيك بها من الأرض المزروعة لكل شخص أكثر من بكوبا وبها سوء تغذية، وفي كوبا لا يوجد سوء تغذية .

بنجلاديش : تنتج ما يكفي لتزويد كل فرد فيها بما لا يقل عن ٢٣٠٠ سعر حراري يوميا، لكن الملاحظ أن أكثر من نصف العائلات طبقا لأرقام البنك الدولي تستهلك أقل من ٥٠٠ سعر حراري للفرد، ويعاني ثلثا السكان من نقص البروتين والفيتامينات وسبب ذلك أن الناس يضطرون لبيع كمية كبيرة مما ينتجونه حتى يسددوا ما عليهم من الديون التي عليهم بفائدة كبيرة للتجار المرابين الذين اقترضوا منهم ويبيعون بأرخص الأسعار، ولذلك فقد أصبح العدد من الملاك المرابين تجارا وذلك هو أول أسباب الندرة في الغذاء .

والأجراء المعدمون المعتمدون على أجور ضئيلة تقفز أسعار الغذاء نتيجة نشاط من يبيعون بنسبة تزيد ما بين ٢٠٠٪ إلى ٥٠٠٪ ومن هنا رأينا العديد ممن يموتون جوعا بعد فيضانات عام ١٩٧١م، بينما كدس من يخزنون الغلال ما يقدر بنحو ٤ ملايين طن من الأرز لأن الأغلبية الساحقة أفقر من أن تشتريه .

ومن الملاحظ أن خصوبة أرض بنجلاديش مذهلة فهي تتمتع بمناخ استوائي

سخي (شمس وماء) وأرض غنية وعميقة يرسبها سنويا أنهار ضخمة بفروعها التي لا تحصى .

ويوجد تقرير قدم للكونجرس عام ١٩٧٦م أن البلاد غنية بما يكفي من الأراضي الخصبة بالماء والقوة العاملة والغاز الطبيعي للأسمدة لا لتصبح مكتفية بذاتها غذائيا فقط بل لتصبح مصدرا للغذاء حتى مع حجم سكانها السريع المتزايد، وهم في حاجة إلى التحكم في مياه الأمطار حتى لا يحدث جفاف، وصغار الملاك يخشون من ذلك حتى لا يستولى عليها المالك الأكبر، والمالك لا يريد لمستأجريه أن يزدهروا فيصبحوا أقل تبعية ومن ثم فلا عجب في ألا يزيد ما يرويه عن نحو ٥٪ من الأراضي المزروعة .

وفي عام ١٩٧٣م حينما أقام البريطانيون الملكية الفردية للأرض كان حفر البحيرات شائعا والآن أصبحت القنوات والبحيرات بخاصة، والعمل التعاوني على نطاق القرية مستحيل لأن ١٠٪ من العائلات الريفية تمتلك ٥١٪ من الأرض المزروعة ونصف العائلات محروم عمليا من الأرض، وخلال مجاعة عام ١٩٧٤م كان الملاك الأغنياء يقضون طوال الليل في طوابير أمام مكاتب تسجيل الأراضي التي كان المزارعون الصغار الجوعى ضحية الرهونات يبيعونها كآخر ملاذ .

الأسماك : وطبقا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ربما كانت أغنى المصادر في العالم، ففي الوقت الحالي يسيطر على معظم مياه الصيد متغيبون قانعون ببيع كمية صغيرة من الأسماك لقلة من المستهلكين الميسورين بأثمان مرتفعة، فلماذا يستمرون في تحسين وسائل الصيد ؟، وطبقا لتقرير سري للأمم المتحدة هناك استغلال من جانب الملاك المنتفعين لأن المستهلكين من أهل المدن يدفعون ٦٠٠٪ مما يتعاطاه الصيادون وهي أسعار تبقي السمك بعيدا عن متناول الملايين، ويلاحظ أن العقبة الأساسية أمام تطور شعب بنجلاديش يكمن في السلطة الراهنة لقلة تمتع الأغلبية بإدراك مصالحها المشتركة .

خرافة حول تحديد النسل :

سؤال هل البشر عقبة أم مورد ؟ سؤال يحتاج إلى إجابة واضحة حتى يتبين الحق من الباطل، وقد أجاب عليه بعض العلماء بقولهم : إن اليابان وتايوان كلاهما ناجح زراعيا وبهما من العمال الزراعيين لكل فدان أكثر من ضعف ما في الفلبين والهند، وقيمة إنتاج الفدان في اليابان سبعة أضعاف قيمته في الفلبين وعشرة أضعاف قيمته في الهند .

ومن الواضح أن التعداد الكبير للسكان الريفيين بعيد تماما عن كونه العائق الذي يعتقد أنهم يمثلونه، ولما كانت الزراعة لا تستطيع استيعاب أي عدد أكثر من الناس فإن الفائض من المناطق الريفية لا بد وأن يذهب إلى المدن لأنه لا بد من خلق وظائف جديدة في الصناعة، وهذا التحليل للمشكلة شجع على إهمال الزراعة وتنشيط الصناعة من جانب مخططي التنمية في الخمسينيات والستينيات وكانت النتيجة الإكثار من استثمار رؤوس الأموال بينما القليل جدا من الوظائف الصناعية الجديدة هو الموجود .

أنظر حولك :

كتب فضيلة الدكتور رؤوف شلبي - رحمه الله تعالى - وكيل الأزهر سابقا في مجلة الأزهر عدد ذو القعدة سنة ١٤٠٠هـ يقول عن زيادة السكان :

في إنجلترا : في الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٦م ألفت في انجلترا لجنة لاستعراض نسبة المواليد وكانت تتألف من ٣٣ عضوا كلهم من رجال الطب والاقتصاد والعلوم التجريبية والخبراء بفن الإحصاء والعلوم الدينية، كما اشترك معهم ممثل عن الحكومة هو الدكتور استفنسون المسئول عن الإحصائيات، والسير آرثر نيوزهوم وهو الرئيس الأعلى للشئون الطبية ووضعت هذه اللجنة تقريرا جاء فيه : على بريطانيا أن تراقب بعناية وبغاية من الحذر والاضطراب النقص المتزايد وهبوط نسبة المواليد القومية وعليها مواجهة هذا النقص وتغييره بالزيادة إلى حد إمكان أن تتخذ كل ما يأتي في دائرة

تدريبها من الزيادة الفعالة .

وتكررت هذه النصيحة في عام ١٩٤٣م إبان الحرب العالمية الثانية فقد قال المستر هربرت مارسين وزير الداخلية : إن بريطانيا إذا كانت تحب المحافظة على مستواها والتقدم والرقي والازدهار في المستقبل فمن اللازم أن يتزايد فيها عدد كل أسرة بنسبة ٢٥٪ على الأقل .

وفي عام ١٩٤٤م شكلت لجنة من الحكومة لدراسة المشكلة من كل نواحيها وقد صدر عنها توصيات أهمها :

١- تعديل قانون الضرائب بحيث يخفف عن المتزوجين الذين لديهم عدة أطفال.

٢- أن تمنح كل أسرة مكافأة مالية على قدر ما يكون لديها من الأطفال، والآن يمنح الأطفال مكافآت مالية، وتمنح النساء مكافآت مالية خاصة مع أجازة الولادة .

وفي فرنسا : أصدرت الحكومة قانونا يحرم تعليم منع الحمل ونشر المعلومات عن طرقه ووسائله وأن الأسر ذات الأطفال تمنح مكافآت مالية وتعفى من بعض أنواع الضرائب، ونتيجة لذلك ازداد عدد سكان فرنسا بنسبة ٢٦٪ في السنوات ما بين ١٩٣٨ إلى ١٩٥٤م .

وفي السويد : قال الوزير "تراي جر" إن الشعب السويدي إذا كان لا يريد لنفسه الانتحار فعليه أن يتخذ التدابير المؤثرة لمقاومة انخفاض نسبة المواليد في السويد، ولذلك ألفت لجنة خاصة في مايو سنة ١٩٣٥م لدراسة المشكلة وانتهت اللجنة إلى :

١- الرقابة على أدوية منع الحمل .

٢- تخفيض الضرائب عن الوالدين إذا كان لهما أطفال أقل من ١٨ سنة .

٣- المحافظة على الصحة وإعداد الأدوية المجانية للأطفال .

حقن منع الحمل :

كتبت صحيفة الوفد في ٢ من يوليو سنة ١٩٩١م أن حقن منع الحمل وصل منها إلى مصر ثلاثة ملايين حقنة وزعت على جميع المحافظات لمنع الحمل على الرغم من اعتراض الأطباء لأنها تضر ولا تنفع، وهذه الحقن ممنوع استعمالها في أمريكا وأوربا، وقد منعت السعودية دخولها إلى أراضيها للمخاطر التي تترتب عليها والتي أثبتتها التجارب وأبحاث الشركة المنتجة وهي شركة أيبجون الأمريكية .

ومجلس الشعب رفض هذه المعونة في عام ١٩٨٩م وقال وزير الصحة أنهم رفضوها منذ ثلاث سنوات لمعرفتهم بأضرارها، ثم عاد في ٢٧ من فبراير عام ١٩٨٩م أيضا ليعلن استخدامها في بعض مستشفيات الجامعة الأمريكية والحكومية تحت إشراف طبي دقيق، وقد تم استخدام ٦٥ ألف حقنة في عام ١٩٨٩م زادت إلى ٢٥٠ ألف في عام ١٩٩٠م، وهذه الحقن تتسبب في انقطاع الدورة الشهرية للمرأة وتوجد عيوبا خلقية في القلب والأطراف للجنين، وفي عام ١٩٨٩م لم توافق كلية الطب بالقاهرة على دخولها واستخدامها لأنها تسبب اضطرابات هرمونية ونزيف قد يحتاج إلى جراحة .

يقول الدكتور عمر عسكر أستاذ الجراحة والأورام : إن هذه الحقن ما هي إلا أرخص الوسائل التي يمكن استخدامها لنشر الأمراض وتدمير اقتصادنا في علاج السرطان، فهذه منحة مسمومة .

وقد صرح أحد المبشرين في دولة أوربية بأن المبشرين وضعوا خطة لاستئصال الإسلام من جذوره، وقال: فإن عجزنا عن حمل مسلم على الارتداد عن دينه فلا أقل من أن نمنع قدومه إلى الحياة كلية، وذلك يكون بترويج الدعوة إلى تحديد النسل بين المسلمين وقد حسبنا لذلك حسابنا أن المسلمين وحدهم يجب أن يتوقفوا عن الإنجاب وهم يملكون ٧٥٪ من احتياطي النفط العالمي، ٢٥٪ من الغاز الطبيعي ومعادن وثروات

هائلة وأكثر من ٤٠٠ مليون فدان مزروعة تشكل ١١٪ من مساحة الأرض المزروعة في العالم إلى جانب مئات الملايين من الأراضي الصالحة للزراعة ولم تزرع، وتشكل مساحة أراضي العالم الإسلامي أكبر مساحات العالم في الأراضي الصالحة للزراعة .

وهم لذلك يخططون وينفذون ويجدون من يعينهم على ذلك من الحكام ومن الذين تثقفوا ثقافة غربية، ولكنهم يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين.

زيادة النسل أم تحديده ؟ :

(نشر في مجلة منبر الإسلام بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان والتنمية)

الغرب: لا يسير على منهج واحد في سلوكه لأن أخلاقياته تجعل الأساس الذي يسير عليه هو الكسب المادي والانتفاع بكل شيء في كل زمان وفي كل مكان، ومن هنا وجدنا الغرب يخطط لتحديد النسل في الدول الإسلامية بكل الطرق الممكنة حتى يصل إلى ما يريد، وقد مول الغرب - بالمنح والقروض - مشاريع تحديد النسل في البلاد الإسلامية وفي غيرها من الدول النامية بحجة أن الإكثار من النسل سيؤدي إلى كارثة تعم العالم كله، ووصفوا ما يقولون (بالانفجار السكاني)، وقد أثرت الدعايات الغربية في مثقفينا واقتصاديينا وفي المسئولين أيضا، وسار النظام في هذه الدول على أساس تحديد النسل بكل الطرق الممكنة .

مالتس : صاحب فكرة تحديد النسل هو المفكر الغربي مالتس الذي أنذر العالم بأوخم العواقب إذا ما استمر النسل في الزيادة، ولكن تلاميذه والمفكرين من بعده أثبتوا أن هذه المقولة غير صادقة، ومن هؤلاء اثريونج الذي قال : إذا كانت الحاجة إلى العمالة في عصرنا هذا أكثر من ذي قبل فإن عدد السكان الإجمالي يجب أن يكون أكبر حجما .

آدم سميث : الذي يسمونه في الغرب "أبو علم الاقتصاد" يقول: (إن النمو السكاني سبب من أسباب التقدم الاقتصادي حيث إنه يزيد السوق اتساعا بالإضافة إلى

أن زيادة السكان تخلق مجالا لاحتمال زيادة تقسيم العمل)، كما أن هربرت سبنسر يقول : (إن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الرقي البشري كما تدفع الإنسان دفعا إلى التقدم وهي في الحقيقة أعظم عامل لرقي الإنسان) .

في الغرب : وفي دول الغرب نجد أن تشجيع زيادة النسل هو الأسلوب المسيطر على عقول الحكام في الغرب كله بدون استثناء، نعم لقد ساد في الغرب مفهوم المتعة الذي يجعل الإنسان يهدف إليها مهما كانت الظروف حتى ولو أدى الأمر إلى التخلي عن الزواج كليا، وأصبح العمل على زيادة النسل هو أسلوب التقدم في الغرب، بل أصبحوا يعتقدون أن النسل إذا حدد فإنه يتحول إلى نقمة ذات أبعاد سياسية واستراتيجية بالغة الخطورة .

في الدول النامية : ولكنهم مع ذلك ينشرون في كل الدول الإسلامية وغيرها من الدول النامية أن تحديد النسل هو علامة التقدم والمدنية والحضارة.

نمط التنمية : والمشكلة الراهنة الآن بالنسبة للغرب تكمن في نمط التنمية الأوربي ذي الطابع الاستهلاكي المدمر الذي يتغلغل في التجربة السوفيتية والتجارب المماثلة في أوربا بصورة متزايدة حتى أصبح نمط الاستهلاك الرأسمالي هو المثل الأعلى للمجتمعات الاشتراكية، وهذا النمط الحضاري أدى إلى العديد من المظاهر والانحرافات ومن ذلك عزوف الإنسان الغربي عن الإنجاب، وقد أصبحت الصفة السائدة في الغرب أن الفائدة الخاصة هي الشعار الذي ينتشر فيها لأنها حضارة المادة فقط حضارة المنفعة الشخصية حضارة الرفاهية بأي أسلوب وتحت أي ظرف، نعم إنها الرفاهية المادية التي لا توصل الإنسان إلى السعادة الحقيقية فالإنسان مكون من جسم وعقل وروح، فإذا أُشبع الجسم وأُهملت الروح فإن الانفصام يحدث في شخصية الفرد وبذلك يعاني ما يعاني من الشقاء والمتاعب النفسية ويبتعد عن السعادة الحقيقية شيئا فشيئا حتى يشعر بالغربة بين أهله

ووطنه وفي كل مكان يحل به على وجه الأرض .

تشجيع النسل في الغرب : وفي الغرب يشجعون النسل بكل الطرق الممكنة، ففي فرنسا مثلا نجد المؤسسات الصناعية تمنح الأسرة علاوة اجتماعية طبقا لعدد الأطفال الذين تعولهم الأسرة وهذا زيادة على مرتبات العمل .

وفي عام ١٩٢٩م أصبح في فرنسا نظام شامل للسكان بحيث يكون للطفل علاوة وللطفل الثاني علاوة أكبر وهكذا حتى قال الكاتب الفرنسي دافيد جلاس :(إن هذا العمل يعد بمثابة محاولة التعاقد على شراء أطفال نظير دفع الثمن) .

وانجلترا بعد الحرب العالمية الثانية سنت قانونا للعلاوات الاجتماعية التي تمنح للأسر من أجل إنجاب الأطفال، وفي أوائل الخمسينات أعلنت المجر سياسة تشجيع إنجاب الأطفال بصفة رسمية وسار على هذا المنهج السويد وغيرها، وخطت فرنسا خطة أخرى في هذا الميدان إذ أنها أصدرت تشريعات وإجراءات قضائية وبوليسية واسعة المدى للحيلولة دون عمليات الإجهاض واستخدام موانع الحمل بالإضافة لاعتمادها على نظام العلاوات النقدية الفورية وهي مرتفعة بمقدار ما يضمن زيادة حقيقية كبيرة في دخل الأسرة الكبيرة، وكذلك تقديم قروض للزواج وعلاوات ومنح للإسكان وخفض المصروفات المدرسية إلى جانب إعفاءات مالية لأطفال الأسر الكبيرة .

وإذا نظرنا إلى الاتحاد السوفيتي وجدنا برنامجه أكثر البرامج شمولا فهو يشمل إعانات مالية كبيرة وأوسمة شرف للأمهات اللاتي ينجبن أطفالا كثيرين، كما أن هناك تشريعات تحرم الإجهاض واستخدام موانع الحمل، والمرأة في الاتحاد السوفيتي تحاط بالضمانات المالية خلال فترات الحمل والولادة وتربية الأطفال، بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية والمكافآت الكبيرة على إنجاب عدد كبير من الأطفال، كما يلاحظ أن الاتحاد السوفيتي يمنح أوسمة وميداليات خاصة في هذا المجال تبدأ من ميدالية الأمومة التي

تمنح للأم التي تنجب خمسة أطفال إلى وسام الأم البطلة التي تمنح للأم التي تنجب عشرة أطفال علاوة على شهادة من مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد العام للجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

ويحرص المفكرون الغربيون - إلى جانب ذلك - على تحذير شعوبهم من المخاطر التي ستحيط بمجتمعاتهم بسبب عدم نمو السكان لأن ذلك سيؤدي - على حد تعبيرهم - إلى حالة من الركود الاقتصادي وبالتالي إلى خفض المعيشة .

ثم إن كلا من المعسكرين الأمريكي والروسي يفترض تطوير تقسيم العمل البشري بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع لفرز الأعداد الملائمة من العلماء والمثقفين والعاملين والجنود، حيث ثبت أن الأسلحة النووية تغني عن تدعيم وتطوير الجيوش التقليدية - الأمر الذي يجعل الدول الأوربية تستورد العمال من الخارج - ضمن ضوابط معينة حيث أصبح العمال الأجانب يمثلون جاليات ضخمة كما نرى ذلك في فرنسا وألمانيا وبريطانيا، وذلك يرجع إلى وضع التنمية المفتوحة مهما كان موقفها من الإطار الحضاري، فهذا الوضع يشعر المخططين والحكام بالأهمية الخطيرة لكل مولود جديد .

والإنسان الغربي يكتسب عادات متناقضة مع فطرته ومع فطرة الإنسان الطبيعية، فالمواطن هناك يحسب حياته بالأرقام، ولذلك فإن جوعه اللانهائي واللا إنساني يجعله يرى في كل طفل كارثة أو عائقا عن طريق طموحاته الاستهلاكية .

من هنا نرى أن الغرب يعمل في كل ظروفه وفي جميع دوله على زيادة السكان ومع ذلك فإنهم يحاولون بكل الطرق أن يخفضوا من عدد سكان العالم الإسلامي، وهم يصابون بالفزع حينما يرون أن العالم الإسلامي يتزايد بصورة كبيرة، بينما أعدادهم في الغرب تتناقص على الرغم من الحوافز المادية والأدبية التي تعطى للأسر ذات الأعداد الكبيرة من الأطفال، لكنهم مع ذلك يدعون إلى تحديد النسل في العالم الإسلامي

ويتخذون كل الوسائل المادية المعنوية الممكنة والمعنوية كذلك ويعملون على إقناع المثقفين والمسئولين بصدق هذه النظرية ويقدمون الهبات والمعونات المادية وأجهزة منع الحمل وما إلى ذلك، ويشجعون ذلك بكل الطرق سواء أكان ذلك في العلن أم في السر .

وفي مصر يأخذ الذين يعملون في التربية السكانية مكافآت عالية ويتاح لهم فرص ركوب الطائرات للسفر إلى كل البلاد بينما زملاؤهم لا يأخذون إلا القليل الذي لا يكفي شيئا ويركبون الدرجة الثانية في القطارات، إن دعوتهم إلى تحديد النسل بيننا تقوم على أساس أننا لا نرقى إليهم بأي حال من الأحوال وأن علينا أن نقلل من خسائر بؤسنا وفقرنا بتحديد نسلنا .

وهذه الوجهة الغربية يحددها الكاتب الغربي "ارجانسكي" حيث يقول: (إن كثافة أوربا في كل كيلو متر أكبر من كثافة آسيا ولكن الضغط السكاني في أوربا لا يمثل عقبة في طريق التقدم الاقتصادي أو الاستقرار السياسي)، ويقول بصورة أوضح: (إن الانفجار السكاني هو الذي أمدها بالأيدي العاملة التي أنجزت النظم الاقتصادية والصناعية الحديثة داخل البلاد وزودها بالمهاجرين الذين خلقوا لأوربا حلفاءها في الخارج وزودوها بالإداريين والجنود الذين ساعدوا على خلق إمبراطوريات مترامية الأطراف تمتد إلى نصف مساحة الكرة الأرضية وتضم ثلث سكانها) .

وبعد هذا كله فإننا نلاحظ أننا في حاجة إلى يقظة كاملة حقيقية حتى نعي ما يدبر لنا في السر والعلن على السواء وحتى نتنبه لكل ما يحيط بنا ونحتاط الحيطة الكافية بكل ما أوتينا من قوة حتى نرسم لأنفسنا الأسلوب الذي يجعلنا نسير في الطريق المستقيم صراط الله الذي جاء به محمد ﷺ ، حينئذ ننقذ أنفسنا مما يراد بنا وننقذ هذا العالم الحائر الذي لا يدري ماذا يراد به ؟ ولا ماذا يفعل ليسير في طريق الخير ؟، وصدق الله العظيم القائل :

﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ

وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ (الأنعام : ١٥٣) .

نظرة إسلامية :

الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وكرمه وجعله خليفة في الأرض يقوم بعمارتها طبقا لمنهج الخالق سبحانه وتعالى وأرسل الرسل لهدايته وبيان الطريق المستقيم الذي يجب أن يسير عليه حتى يستطيع أن يؤدي وظيفته في هذه الحياة، والله سبحانه وتعالى كرم الإنسان وسخر له الكون ما فيه ومن فيه يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ (الملك :١٣)، ويقول : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الجمعة : ١٠)، ويطلب الخالق سبحانه وتعالى من عباده أن يتمسكوا بالدين وأن يجعلوا من صفاتهم التوازن في كل شؤون الحياة وعدم الإسراف على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة وعلى مستوى الدولة، يقول الله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾، ويقول : ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الإسراء :٢٧) .

ويبين القرآن الكريم في آيات أخرى أن الجوع قد يكون سببه اختبار المسلم على الصبر بل والصبر الجميل حتى يكافأه الله سبحانه وتعالى مكافآت لا حدود لها، وقد يكون الجوع بسبب عدم السير على منهج الله تعالى، يقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ (الأعراف : ٩٦)، ويقول الله تعالى : ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ (النحل :١١٢) .

وفي الجانب المقابل وهو ابتلاء المؤمنين، يقول الله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ

ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ (البقرة :١٥٥-١٥٧)، فهؤلاء الذين صبروا على ابتلاء الخالق سبحانه وتعالى وقالوا : (إنا لله وإنا إليه راجعون) فكلمة أولئك في علم البلاغة للمدح والذي يمدح هو الله سبحانه وتعالى، وقد مدحهم الخالق سبحانه وتعالى حين قال أولئك ونالتهم رحمة الله تعالى وثوابه العظيم الذي لا يناله إلا الذين يرضى عنهم الخالق سبحانه وتعالى وهم لذلك يصبحون في حمايته ورعايته وينالهم الثواب العظيم في الدنيا والآخرة، ولمثل هذا فليعمل العاملون .

وعلى مدى التاريخ استطاع العالم الإسلامي أن يكتفي بالغذاء اكتفاء كاملا بل إنه كان يصدر للدول الفقيرة، وفي العصر الحديث نجد أن ماليزيا وهي دولة آسيوية مسلمة استطاعت أن تكتفي بالغذاء اكتفاء تاما بل وأن تصدر لغيرها من الدول الفقيرة .

والسبب في ذلك يرجع إلى أنها التزمت بمبادئ الإسلام التزاما كاملا فأصبحت صلة الأفراد والجماعات والمسئولين بالخالق سبحانه وتعالى صلة قوية لأنهم يتقون الله حق تقاته ويسيرون على منهج الإسلام في كل النواحي المطلوبة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأخلاقية التزاما كاملا، وبدأ ذلك في الاهتمام بالتعليم بحيث يكون موافقا للمفاهيم الإسلامية ورفضوا أن يكونوا تابعين لأية دولة أوربية أو أمريكية أو آسيوية بل ورفضوا المعونة الأمريكية تحت أي مسمى من المسميات، ولذلك فإن أمريكا لم تستطع أن تسيطر عليهم .

وقد فتحوا الأبواب أمام الدول الإسلامية لتزور ماليزيا ويطلعوا على منهج التعليم والسياسة والاقتصاد والأساليب التي اتخذتها ماليزيا حتى نجحت ولم تستجب لأي ضغط من الضغوط التي حاولوا أن يجعلوها تابعة للغرب في الأمور، وكان الحكام

ملتزمون بالإسلام وبمفاهيم الإسلام، وكانت الشورى من عناصر نجاحهم، وكذلك كان العلم النافع والعمل الصالح هو طريقهم الذي صاروا عليه الذي جعلهم نموذجا رائعا في العصر الحديث لمن يريد أن ينجح في كل شؤون الأفراد والجماعات والدولة وأن يكون صاحب إرادة كاملة وعزيمة قوية والتزام بمنهج الخالق سبحانه وتعالى.

وعلى الدول الإسلامية أن تعي هذا الدرس وأن تسير على هذا المنهج حتى تعود إلى طبيعتها وإلى صلتها بالخالق سبحانه وتعالى وبذلك تنجح في كل شؤون حياتها ولا تصبح تابعة لغيرها، بل تحس بأنها قوية وأنها تستطيع أن ترفض كل ما يتلاءم مع مصالحها بل وأن تكون نموذجا لغيرها في النجاح وفي إرضاء الخالق سبحانه وتعالى، وبذلك تحس بالراحة النفسية والنجاح وإرضاء الله سبحانه وتعالى، ترى هل يمكن أن يتحقق هذا ؟ نرجو ذلك والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

الخاتمة

الدول الغربية تحيط بالدول الإسلامية إحاطة السوار بالمعصم وتعمل على تغيير مفاهيمها وأخلاقها حتى تكون تابعة لها في كل شؤونها كما تعمل على الاستيلاء على ثرواتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها بحيث تجعلها تابعة لها كاملة في كل شؤون الحياة إلى جانب إبعادها عن الإسلام في كل عناصره تحت اسم العولمة والديموقراطية والحرية وغير ذلك، ومن أهم ما اهتمت به الدول الغربية لتصل إلى أهدافها جعل الدول الإسلامية لا تجد غذاءها الكافي بل وتجعل الآلاف يموتون من الجوع .

وبذلك تكون الدول الإسلامية تابعة لها تبعية كاملة، مع أن الدول الإسلامية لديها من الإمكانات الزراعية والصناعية والبشرية ما يجعلها قادرة على إيجاد ما يكفيها بل ويكفي غيرها .

يقول "جورجي زيدان" في كتابه "تاريخ التمدن الإسلامي" : إن مصر كانت في أيام "عبد الملك بن مروان" تزرع ٣٠ مليون فدان، وهي الآن تزرع خمسة ملايين فدان فقط، والحكام لا يفكرون في ذلك تفكيرا كافيا .

وفي السودان وفي العراق وفي غيرها من الدول الإسلامية ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة ولكنها لا تزرع ولو زرعت لكان فيها الكفاية لجميع بلدان العالم الإسلامي بل والتصدير إلى البلاد التي تحتاج إلى الغذاء، ولكن الغرب يبعدنا عن ذلك بكل الطرق الممكنة التي يستخدمها مع الحكام ومع المثقفين الذين تربوا تربية غربية واستولوا على الوظائف العالية في السلطة .

وقد استطاعت المملكة العربية السعودية أن تزرع أراضي كثيرة صحراوية واكتفت بالغذاء بل وصدرت ولم تستمع إلى الضغوط الأمريكية بحجة أو بأخرى، وهذا هو

الطريق الصحيح الذي لا يجعلنا في حاجة إلى أحد .

وقد ألف كاتب غربي كتابا عنوانه (صناعة الجوع خرافة الندرة) نشرته دار عالم المعرفة الكويتية، وقد جاء فيه : ما على ظهر الأرض من الأراضي الزراعية الآن يكفي لغذاء ٣٥ مليار نسمة وعدد السكان الآن خمسة ملايين نسمة، ومع ذلك فإن الأراضي لا تزرع كلها، وفي الوقت نفسه يوجد الفائض ولكنه يلقى في البحر ولا يعطى للجائعين وللدول الفقيرة لأن الغرب لا يحس بالأخلاق الإنسانية، فالعالم كله عبيد له وهو سيد العالم، ومع ذلك فإن اهتمامه كله موجه إلى تحديد النسل في الدول الإسلامية أو إنهائه .

وحتى حكام البلاد الإسلامية لا يتحدثون عن المليارات التي تنهب وتصدر إلى الخارج ولا إلى المليارات التي تنفق في الترف ويبقى الشباب بلا عمل ويبقى الناس بلا غذاء وينسب ذلك كله إلى كثرة النسل .

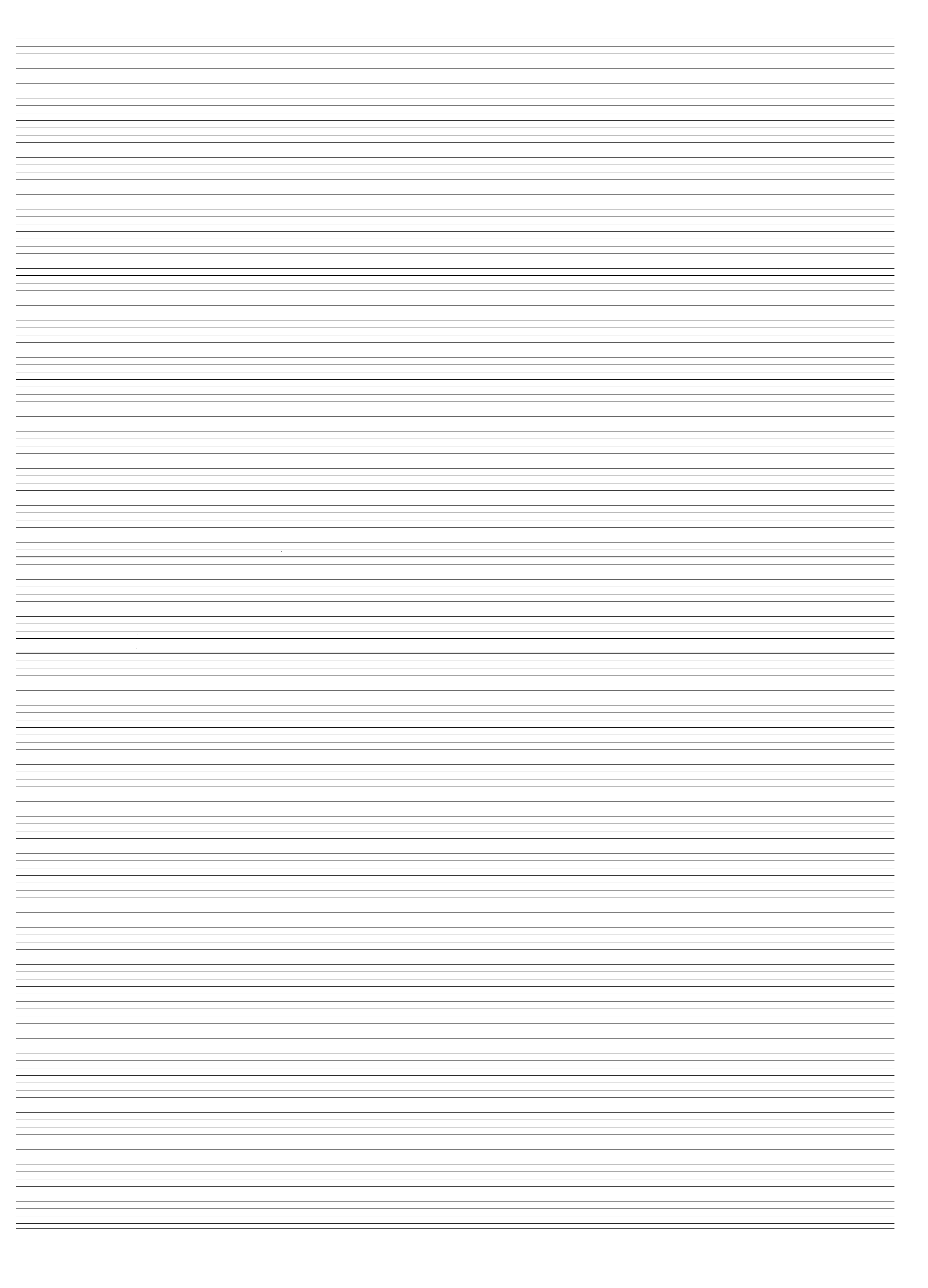
وتبقى المشكلة بدون حل بل وتتزايد على مر الزمان ثم تتخذ الخطوات لتحديد النسل بأساليب مختلفة منها ما يصيب الأفراد بالأمراض المعدية، ومنها ما يصيب الزوجات بالعقم وأحيانا بالأمراض السرطانية، وفي الوقت نفسه نجد أن مليارات المسلمين تضيع في حروب بين بعض المسلمين وبعضهم الأخر .

ترى كم أنفق المسلمون في الحرب بين العراق وبين إيران ؟! وكم أنفقوا في الحرب بين العراق والكويت ؟! وكم أنفقوا في الحرب بين العراق وبين أمريكا وغيرها من الدول ؟! ... وغير ذلك .

إن الغرب لا يهتم إلا بمصالحه الخاصة الدنيوية لا يعرف الله سبحانه وتعالى، وحكام المسلمين يسيرون على نهجهم لأنهم لا يهتمون إلا بمناصبهم ومصالحهم أيضا .

إنهم يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ...

علي القاضي



الفهرس

مقدمة ٣

المجاعة كارثة من صنع الإنسان ٥

الصين والانفجار السكاني ١٠

هل زيادة السكان نقمة ؟؟... ١٦

التزايد السكاني والأمن الغذائي ١٨

تحديد النسل ٢٠

مأساة الدول النامية في عالم غير متوازن ٢٤

صناعة الجوع خرافة الندرة ٢٨

خرافة حول تحديد النسل ٣٣

زيادة النسل أم تحديده ؟ ٣٦

نظرة إسلامية ٤١

الخاتمة ٤٤

كتب صدرت للمؤلف

١- أضواء على التربية في الإسلام .
٢- وظيفة المرأة في المجتمع الإنساني .
٣- جامعات يوسف .
٤- الحدود في الإسلام هدية الله إلى البشرية .
٥- دور المرأة ومكانتها في الحضارات المختلفة.
٦- ماذا تعرف عن بديع الزمان النورسي .
٧- علم الإنسان في القرآن الكريم .
٨- الحضارة الغربية المترفة تسير إلى الهاوية .
٩- الإسلام يدلل المرأة .
١٠- معارك رمضانية فاصلة في تاريخ الإسلام.
١١- الفن بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى .
١٢- أضواء على الغزو الثقافي للمجتمعات الإسلامية.
١٣- مفاهيم إسلامية .
١٤- أوسمة إلهية لخير البرية .
١٥- لماذا أسلمنا ؟ .
١٦- أضواء على شخصيات إسلامية متميزة.
١٧- أضواء على افتراءات أعداء الإسلام على التاريخ الإسلامي .
١٨- أضواء على الحضارة الإسلامية .
١٩- الحضارة الإسلامية حضارة إنسانية شاملة.
٢٠- خمسة أسئلة عن الإسلام في العصر الحديث والإجابة عليها.
٢١- رجاء جارودي الفيلسوف الماركسي الذي أسلم.
٢٢- المنهاج الإسلامي لحل المشكلة التربوية في العالم الإسلامي .
٢٣- الحكمة في التشريعات الإسلامية .
٢٤- أوسمة نبوية .
٢٥- حضارة التوحيد .
٢٦- ماذا تعرف عن جماعة التبليغ والدعوة .
٢٧- ماذا تعرف عن المدينة الأندلسية قرطبة .
٢٨- الانفجار السكاني بين الحقيقة والخيال .

كتب تحت الطبع

١- أضواء على كتب إسلامية حديثة .
٢- أضواء على كتب تربوية حديثة متميزة .
٣- أفكار في التربية الإسلامية .
٤- الإتكيت (فن الذوق) .
٥- لمدينة المنورة عند الهجرة .
٦- مكة المكرمة عند الهجرة .